الأنباء
الثلاثاء 19 مارس 2013

دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

أين كنا وأين أصبحنا؟!

انتابني نوع من الغيرة على بلدي وأنا أقرأ خبراً عن أن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة سمو الشيخ خليفة بن زايد وبحضور الشيخ محمد بن راشد والشيخ محمد بن زايد افتتحوا «محطة شمس 1 للطاقة الشمسية المركزة» وهي المحطة الأضخم في العالم والأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط.. وقلت في قرارة نفسي أين نحن من هذه الانجازات الكبيرة والمفيدة والتي تحمل رسالة إلينا بأننا أصبحنا في آخر ركب الحضارة والمدنية.

غيرتي على بلدي لم تكن حقدا على دولة شقيقة تنوع اقتصادها ومواردها من الطاقة ولكنها حسرة على ما نحن فيه من انشقاق وانشغال بالتافه من الأمور وتضخيم الأحداث البسيطة والعزوف عن التفكير في المستقبل وكيفية تطوير بلدنا والعبور به إلى المستقبل بأمان واطمئنان وراحة بال وعدم خوف من القادم من الأيام.

الإمارات العربية ليست الدولة المجاورة الوحيدة التي تعمل فيها حكومتها بجد واجتهاد وبخطط مدروسة يقوم عليها مخلصون يفضلون مصلحة الوطن على أي مصلحة أخرى فها هي الدولة المجاورة قطر تحقق الإنجاز يليه الإنجاز حتى بات من حولها ينظرون إليها في دهشة وتعجب، وها هي المملكة العربية السعودية تقطع أشواطا نحو التقدم والازدهار في حين أن الكويت كانت هي المنارة التي تضيء الطريق لكل من حولها وكانت هي منبع التقدم والتحضر على الأقل في منطقة الخليج العربي.

نحن في الكويت منشغلون بصراعات وهوشات في أغلبها مفتعل، يتمخض مجلس الأمة فيلد قانون إسقاط فوائد القروض وتلهث الحكومة فتخرج علينا خطة تنموية قوامها 37 مليار أو 30 ملياراً الله أعلم حيث تضاربت الأرقام، وفي النهاية لم نشهد أي تطور جراء هذه المليارات التي يعلن عنها والمحصلة المستشفيات كما هي تعيش في غرفة الإنعاش والتعليم بحاجة لمعلم والإسكان حدث ولا حرج.

يشغلنا في الكويت كيف ندخل موسوعة غينيس في باب (الجراغيات) وليتنا ننجح.. ننشغل بسداد ديون العراق وإسقاطها.. نتحدث كثيرا ولا ننفذ حتى القليل، الدول الأخرى تبني الجسور والجامعات ونحن لنا سنوات لم نر تقدما ملموسا على أرض الواقع في جسر جابر أو تلك الجامعة التي كتب عنها ملايين الكلمات وآلاف المقالات والموضوعات والمحصلة محلك سر.

متى تفوق الحكومة وتلتفت للانجاز بدلا من أن تشغل نفسها بالمحاصصة في التعيينات وأن يكون بقاؤها هو جل اهتمامها وأن يكون إرضاء النواب هو شغلها الشاغل، ومتى يفيق النواب ويركزون على سن التشريعات المفيدة للبلد، ومتى يصحو ضمير بعض التجار والمتنفذين ويعملون من أجل الصالح العام إلى جوار العمل من أجل مصالحهم الخاصة؟ هل نحتاج إلى غزو جديد حتى نعود إلى لحمتنا الوطنية وتنتعش بداخلنا روح المواطنة وحب الوطن، اقرأوا الأخبار عن الدول المحيطة وانظروا أين كنا وأين أصبحنا.. أفيقوا من غفوتكم يرحمكم الله.

أبواب

hamed1960@hotmail.com
د.حامد العبدالله

أحمد القبانجي والوحي والنبوة والقرآن (3)

الباب الأول: 25 عاما مرت على مجزرة مدينة حلبجة العراقية ومازال المجرم الحقيقي حيا ولم يحاكم على جريمته. ان المجرم الحقيقي هو من زود النظام البائد بالأسلحة الكيماوية والمعدات ومن ناصره وأيده وصمت عن جرائمه. إن جثث الضحايا من الأطفال والنساء والشيوخ تستصرخ ضمائرنا أن نكشف عن القاتل الحقيقي حتى وإن انتعل حذاء «برادا» ولبس معطف «بربري» وقميص «رالف لورين» واعتمر قبعة «لويس فيتون».

الباب الثاني: ينكر أحمد القبانجي حقيقة نزول الوحي على سيدنا محمد ﷺ بل يسخر من كون جبرائيل قد نزل من السماء وخاطب رسول الله ﷺ بالوحي والكتاب، فكيف للناس أن يعرفوا ويصدقوا أن من بلغ الرسالة هو ملك مرسل من الله وليس توهما وخرافة، وأن من كلم الرسول في غار حراء هو جبرائيل وليس شخصا آخر اراد إخراج الناس من عبادة الأوثان، ليصل من هذا التحليل إلى نتيجة وهي أن رسول الله ﷺ قد عاش الله في ذاته وقلبه لينطق الوحي الوجداني على لسان الرسول ﷺ بآيات القرآن الكريم. فبحسب هذا المنطق، لم يكن هناك وحي منزل من الله وإنما أقوال ابتدعها محمد ﷺ بتأثير من هذا الوحي لذلك ادعى القبانجي أن القرآن قد احتوى على مجموعة من الأخطاء والمثالب منها أخطاء بلاغية وأخرى أخلاقية وعلمية وهذا عائد للطبيعة البشرية للقرآن الكريم.

ويذهب به التحليل بعيدا ليعطي تفسيرا لتعدد زيجات رسول الله ﷺ فيفسرها برغبة الرسول في الولد والذرية ليورثه النبوة من بعده كما حصل مع نبي الله إبراهيم عليه السلام، لذا فقد تأخر الإعلان عن كون الرسول هو خاتم الأنبياء والمرسلين حتى يأس الرسول ﷺ من وصول الولد وكبر به العمر وخوفا من اختطاف النبوة من قبل مسيلمة الذي ادعى النبوة على عهد رسول الله ﷺ.

فهل لمن يتبنى هذا المنطق أن يوصم بالمفكر الإسلامي أصلا وهو يضرب عرض الحائط بأصول الإسلام كالوحي والنبوة والقرآن الكريم؟!

الباب الثالث: يا من كل شيء يسبح بحمده، يا من كل شيء هالك إلا وجهه احفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

رؤى كويتية

تويتر @baselaljaser ـ baselaljaser@yahoo.com
باسل الجاسر

القروض ومفخخات المبطلين وداعميهم

عجيبة هي تلك الهجمة على مشروع اللجنة المالية لمعالجة مشكلة القروض التي تمت بالفترة بين 2003 و2008 والتي نشأت وترعرعت في كنف تقاعس البنك المركزي عن القيام بواجبه نحو حماية المواطنين من نهم بعض البنوك واستغلالها لحاجات المواطن، ففي هذه الفترة غابت رقابة البنك المركزي تماما وأغمض عينيه عن مراقبة تطبيق لوائحه وتعليماته على البنوك وترك المواطن لقمة سائغة لتشبع جشع البنوك، فاخرجوا حكاية البالون وارتفعت قيمة الأقساط لتتعدى الحد المسموح وفق لوائح البنك المركزي بل ورأينا أمور الدخل الشهري الآخر ولكن الضمان هو الراتب، ورأينا حتى عقودا تبرم بالكويت على أنها في الخارج، كل هذا الغبن وقع على المواطن الكويتي المقترض في هذه الفترة التي غط البنك المركزي في سباته، فثارت المشاكل وطالب المواطن الذي وقع عليه الظلم بالإنصاف وليس إسقاط القرض، بينما كان المطروح في السابق إسقاط القروض كلها وكانت مقبولة حجج المعترضين إلى حد بعيد، وكان مقبولا اعتراض وزارة المالية الشديد.

أما الآن وبعد الحل الذي طرحته اللجنة المالية والإضافات التي أدخلت عليه يوم الأحد الماضي، فقد أنتج ذلك حلا وان كان لا يحقق الإنصاف بالكامل إلا أنه استهدفه بإخلاص مع مراعاة حفظ المال العام وعدم تبديده، أو عقاب المواطنين الذين لم يقترضوا، فكان حلا متوازنا طوى صفحة سوداء في سجل البنك المركزي ووزارة المالية، ورغم ذلك وجدنا الحجج التي طرحت في السابق عندما كان الحديث عن إسقاط القروض تستعر بالرغم من أنه لا يوجد أي إسقاط لأي قرض ووجدنا «المبطلين» الذين كانوا يطلبون إسقاط القروض كلها يعترضون على الحل، ورأينا التحرك المحموم من داعميهم الذين هم في عباءة الحكومة ليقدموا لهم الدعم اللوجستي لجعل هذا الموضوع الذي وافقت عليه وزارة المالية بالأسبوع الماضي تتراجع عن موافقتها لتضع مفخخة لتفجير العلاقة الودية ما بين الحكومة والمجلس، وتفجير أول وأهم جسر ثقة ما بين عموم الشعب الكويتي سواء أصحاب اللون الأزرق أو البرتقالي وحتى غير المبالين، وبين مجلس الأمة الجديد الخالي من تيارات الخيبة والعنتريات الورقية الذين أورثونا كل ما نعاني منه فسادا وتخلفا..المهم تكاتفت جهود العقارب كلها لتفخيخ الإنجاز الشعبي الأول لهذا بل وامتدت المؤامرة لتفخيخ العلاقة بين المجلس والحكومة للوصول الى حالة التأزيم وعدم الاستقرار التي عانت منها الكويت منذ سنين في ظل تسيد المبطلين للمشهد السياسي ليقولوا للشعب: ها نحن تركنا الساحة ولكن التأزيم مازال مستمرا وإذن العيب بالحكومة وان الحل يكمن بالحكومة المنتخبة، بما يعني أنها مؤامرة لإصابة ثلاثة عصافير بحجر واحد: حرمان المجلس والحكومة من تحقيق انجاز شعبي ملموس وضرب التعاون بينهما والقول لشعب إن العيب ليس في المبطلين وإنما بالحكومة وآلية تعين رئاستها.

ولكن لله الحمد والمنة بأن قيض لهذا الوطن وأهله رجالا يتمتعون بالحكمة والإخلاص والرغبة في الانجاز ورفع الغبن عن أهل الكويت وكان على رأسهم وفي مقدمتهم صاحب السمو الأمير المفدى حفظه الله ورئاستا مجلس الأمة والحكومة وأعضاء اللجنة المالية الذين تصدوا لتعسف وزير المالية بالحكمة والصبر.. فأبطلت المؤامرة وتم إبطال صواعق مفخخاتها، وبني جسر الثقة الأول ما بين الشعب وسلطته التشريعية بشقيها حكومة ونواب، فهل من مدكر؟

نوافذ

nasser@behbehani.info
د. ناصر بهبهاني

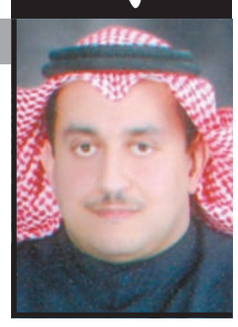

قطعة الجبن.. لا المصيدة

منذ بداية العام الحالي، بدأت حركة سوق الأوراق المالية في التحسن، وأضاء الضوء الأخضر الكثير من القطاعات، وحسب التقارير الصادرة، فإن الكويت احتلت مكانة متقدمة على دول مجلس التعاون، وحري بنا أن نعرف بعض الأسباب التي أدت لهذا التحسن قياسا إلى انتكاسات سابقة، وهذا قد يساعدنا على الاستمرار في النمو.

لا شك أن الأوضاع المضطربة التي تعيشها عدة دول عربية-خصوصا- جعلت الرحلة الاستثمارية أكثر جدوى في دول الخليج المستقرة والبعيدة عن التوتر الذي من شأنه أن يهزم رؤوس الأموال، السبب الآخر ربما يتمثل في وجود منافذ إنتاجية جديدة في الخليج، وإيجاد بدائل عن الثروات التقليدية القائمة على النفط، حيث انتشرت في الآونة الأخيرة، وإن كانت هذه الجزئية لاتزال غير كافية عندنا في الكويت، فالبدائل الإنتاجية تحتاج إلى تفعيل أكبر، لتلافي أي خلل مفاجئ أو محتمل في مصادر النفط مستقبلا.

السبب الآخر يعكس الهدوء الذي رافق مجلس الأمة في بداياته، وإن كان فقد بعض هذا الهدوء في الآونة الأخيرة، وهو ما يجب أن يتنبه إليه النواب، ويعيدوا إلى المجلس رصانته التي تفاءلنا بها في الأشهر الأولى لانعقاده.

وأيا تكن الأسباب التي أدت إلى هذا التحسن، فنحن أمام حالتين، الأولى تتمثل في ضرورة دعم هذا الوضع، والتمسك بالخطوة الناجحة للوصول إلى الخطوة الأنجح، وذلك يتمثل في مواكبة الأداء السياسي مع الأداء الاقتصادي.

الحالة الثانية والأهم، تتجسد في أن نكون حذرين من الإفراط في التفاؤل والإقبال على السوق دون حسابات دقيقة ومدروسة، ولدينا أمثلة سابقة عن «الإغواء» المالي الذي جذب الناس إلى سوق الأوراق من دون دراية جذبهم إغراءات الأرباح المتسارعة، ثم كانت النتيجة هاوية كبيرة أتت وقع في براثنها ليس فقط صغار المتداولين، بل وحتى كبارهم.

أي علينا أن ننتزع قطعة الجبن، لا أن نقع في المصيدة.

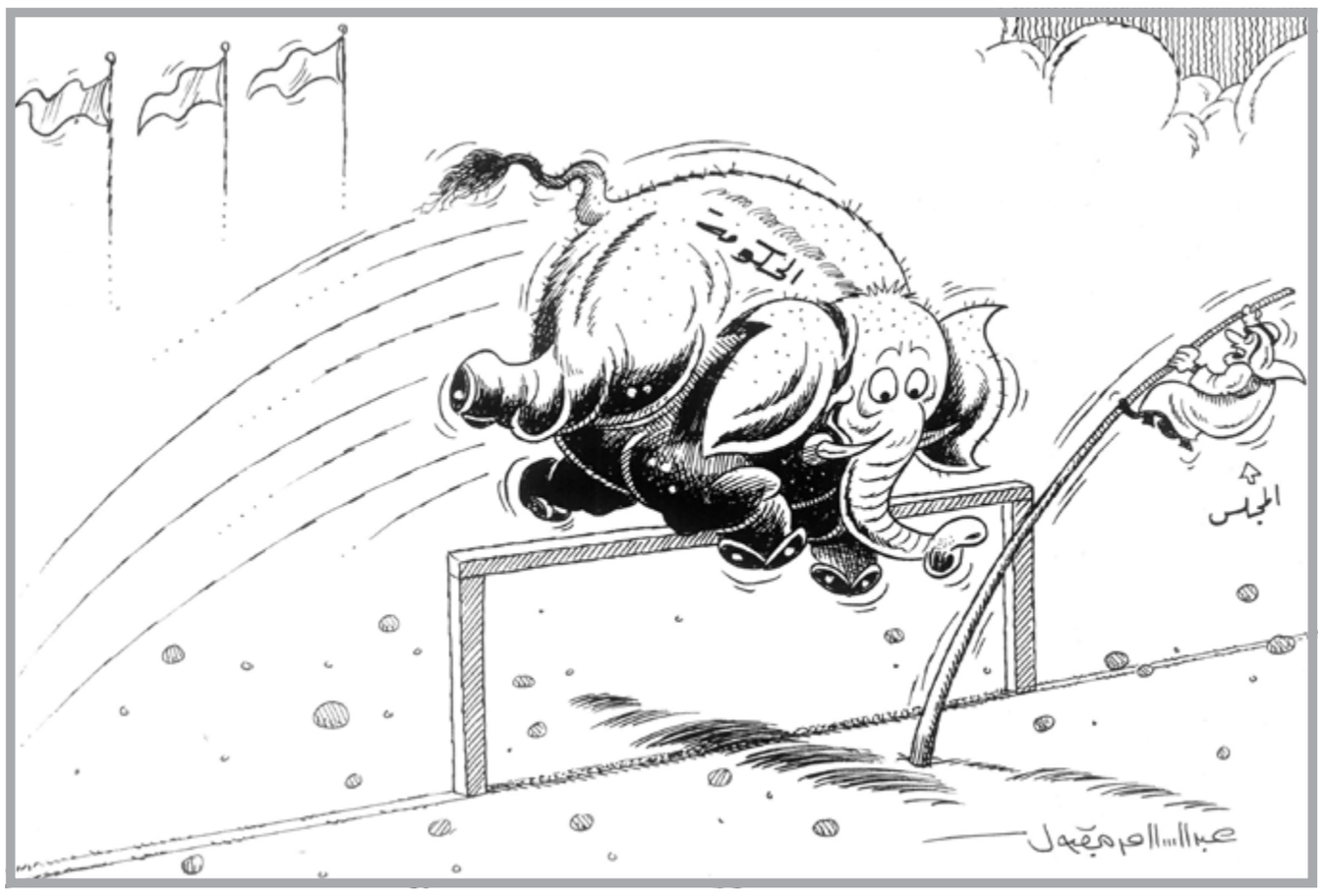

رأي

melhemmahmoud@hotmail.com
المستشار القانوني د.محمود ملحم

رضا لبنان بأمنه المتراضى عليه

لم يسلم المتهمون بمحاولة اغتيال الوزير في الحكومة اللبنانية فيصل كرامي إلى العدالة، ولن يسلموا أبدا لأنهم يتمتعون بحصانة طائفية معينة لا يمكن تجاوزها. ولم يسلم قتلة الضباط في الجيش اللبناني لأن التحقيق لم يتوصل إلى شيء وان الصور التي بثت على شاشات التلفزة كانت مفبركة، وكانت النتيجة ان الضباط في الجيش اللبناني خرقوا القانون لأنهم حاولوا تطبيقه فصاروا هم قتلى والمطلوبون شهداء.

وبالأمس سمعت والد الفتى المخطوف يشكر فلانا وفلانا والأجهزة الأمنية، والحمد لله أن الجهة الخاطفة للطفل من أمام منزله خفضت المبلغ. يعني «ديسكونت». بالنسبة الى الوالد هذا إنجاز أن يخفض المبلغ المراد دفعه لاستعادة طفله من يد خاطفين يتفاوضون ويصرحون ويهددون ويتوعدون.

هذه هي سياسة الأمن بالتراضي.

عذرا يا وزير الداخلية هذا ليس لبنان ولم يكن كذلك حتى في وقت الحرب الأهلية، إن هذه السياسة تسقط هيبة الدولة وتشجع هذه المجموعات على أفعالها الجرمية وتضرب الاقتصاد والسياحة، وما اجتماع المجلس الأعلى للدفاع في جلسته الاستثنائية بالأمس سوى خطوة على درب الألف ميل لأن هيبة الدولة سقطت، فالكل الآن يؤمن بالحماية الشخصية وبعدها الحماية الطائفية.

لقد قوضتم دعائم الدولة وأنهيتم أجهزتها الأمنية. اتركوا الأمن لأصحاب الأمن واضربوا بيد من حديد كل من تسول له نفسه التطاول على أمن العباد. كفى الأمن بالتراضي، لأن الوضع في لبنان بلغ حدا لا يطاق صار معه السلم الأهلي مهددا أكثر من أي وقت مضى، إن الخطف «على الفدية» سببه وبدون أدنى شك ضعف الأجهزة المخولة بحفظ النظام وتوفير الأمن للناس وتراكم المشاكل التي تحول لبنان إلى شريعة غاب..

عذرا، الموضوع ليس تمضية وقت والمهم أن أبقى وغدا يحلها ألف حلال، الموضوع أن الدولة تنتهي وبسرعة، والحرب الأهلية بدأت تطل رأسها في ظل غياب تام للدولة وانهيار مقوماتها، لا أحد يجرؤ على الخروج في الوقت الحاضر اذا لم يكن يتمتع بحماية شخصية.

لقد انتهى هذا البلد الجميل وبات أبناؤه يفتشون عن هوية تحميهم، ماذا تنتظرون وممن؟ فالكل يصرح بأنه مع الدولة فالأوضاع المعيشية الصعبة التي تثقل كاهل المواطنين الذين أصبحوا في غالبيتهم دون حد الفقر ويعانون ليس فقط من نقص المداخيل وندرة فرص العمل سيشكلون في القريب العاجل بنكا للمجموعات الخارجة على القانون، هذا إذا بقيت دولة وسيقضون على شيء اسمه سياحة في لبنان، هذا إذا بقيت سياحة. الفرصة موجودة والتحدي قائم والتاريخ المكتوب لا يرحم يا معالي الوزير، انقذ لبنان وسجل موقفا، وقل لا صوت يعلو فوق لبنان وإلا فارحل وسجل في قاموسك نصرا يصبح عرفا لرحيل كل سياسي يسعى إلى التراضي على حساب الوطن.

مبدئيات

dr.khadeja1@gmail.com
د.خديجة المحميد

حينما تكون المواطنة المعيار الأساس للتجنيس

المواطنة كمفهوم تنسب إلى الوطن الذي هو مسقط رأس الإنسان والبلد الذي استقر فيه، ويتسع هذا المعنى ليمثل التعلق به وتجسيد تراثه التاريخي وعاداته والنطق بلغته. وتتطور حقيقتها من خلال الحراك الاجتماعي وتبادل المنافع وبروز المسؤوليات تجاه الوطن والبذل والعطاء من أجله، مما يستوجب حقوقا في مقابل ذلك ينظمها الدستور وتحكمها قوانينه في إرساء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

مصداق المواطنة ينطبق على عدد من الفئات في مجتمعنا يتحقق فيها لوازم الانتماء والولاء بينما لا تتمتع بحقوق المواطنة التي تترتب عليها. من هذه الفئات التي يقصدها هذا المقال أبناء المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير كويتي سواء كان من غير محددي الجنسية أو من جنسية أخرى.

لإنصافهم بمعيار المواطنة والولاء للوطن بادرت لجنة قضايا المرأة في الرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي» بإعداد مقترح قانون وفق نظام النقاط وذلك بالاسترشاد بتجارب شبيهة معمول بها في بعض الدول العربية والخليجية، على أن يعرض على نواب البرلمان لتبنيه، ويقدم أيضا للسلطة التنفيذية ممثلة باللجنة العليا للجنسية لدراسته والبت به، وبموجب هذا المقترح يتم رفع ملف طالب التجنيس إلى اللجنة للبت في طلبه بعد استيفاء النقاط وهي كالآتي:

أولا: إذا كان والد الأم وجدها لأبيها كويتيين «بالتأسيس» يعطى طالب التجنيس 6 نقاط، ثانيا: إذا كان والد الأم كويتيا له 4 نقاط، ثالثا: إذا كان هناك أقارب يحملون الجنسية الكويتية (أخ، أخت، عم، زوج، زوجة) له نقطة واحدة، رابعا: الأبناء من مواليد الكويت لهم نقطتان، خامسا: الزوج من مواليد الكويت للأبناء نقطة واحدة، سادسا: الإقامة الدائمة والمستمرة لأبناء الكويتية لهم نقطتان، سابعا: التسلسل الدراسي في الكويت إلى الثانوية العامة له نقطة واحدة، ثامنا: مؤهل دراسي بعد الثانوية له نقطة واحدة، تاسعا: الزوج يحمل إحصاء 1965 وإقامته مستمرة لأبنائه نقطتان. فإذا حصل صاحب الطلب على عشر نقاط كحد أدنى يبت في طلبه على أن تكون الأولوية في التجنيس للحاصلين على النقاط الأعلى. إقرار هذا المقترح وتفعيله يمثل مرحلة إيجابية لاستثمار حقائق المواطنة في التنمية البشرية والاستقرار الاجتماعي البناء لتعزيز الولاء والعطاء.

وتطلعا لروح الدستور وتطبيقه كاملا وفقا للمادة 29 من الدستور التي لا تفرق بين الذكر والأنثى في حقوق المواطنة، فقضية تجنيس أبناء الكويتيات تدخل ضمن حق المواطنة.